

أسباب الفساد الإداري وآثاره وسبل إصلاحه (دراسة حالة جمهورية العراق)

Causes of administrative corruption, its effects, and ways to reform it (a case study The Republic of Iraq)

إعداد:

الباحثة/ فاطمه عبدالله الشهراني

طالبة ماجستير إدارة عامة، مسار التنمية الإدارية، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، دولة قطر

إهداء

إلى من علّمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض أبي الغالي
إلى نبع المحبة والإيثار والكرم..... أمي الحبيبة
إلى مثال العطاء والكبرياء والتضحية أختي المحبة "ندى"
إلى رفيق دربي وشريك حياتي زوجي العزيز "عيد"
إلى روعي وقرّة عيني ونبض فؤادي.... أبنائي الغاليين "لولوه وصالح"
إلى جميع من تلقّيتُ منهم النصح والدعم
أهديكم خلاصة جهدي العلمي

الملخص

إن ظاهرة الفساد الإداري من أخطر الظواهر المدمرة للمجتمع، لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع والأمة. إحدى هذه الأقاليم التي عانت من هذه المشكلة هي العراق خصوصاً بعد الإطاحة بنظام صدام حسين واحتلال أمريكا وتحكمها بمصادر الدولة، الأمر الذي سهل من تلاعب الزعماء الفاسدين لمناصبهم السياسية والإدارية العليا بظهور ظواهر الابتزاز والمساومة في نهب المال العام وظهور المحسوبيات في التعيين وتقديم الخدمات العامة. بالتالي تم طمس لغة المواطنة لتحل محلها مرادفات مثل الأحزاب والعشائر والمذاهب، وكلّ له ولأته حسب انتمائه لفئة ما.

استخدمت هذه الدراسة المنهج النوعي في تحليل البيانات الثانوية المنشورة من كتب ومقالات وتقارير وغيرها. حيث ساعدت هذه المعلومات في الحصول على فهم أولي لحالة المجتمع العراقي، ومن ثم تم الربط بينها في عملية التحليل وتقديم الاستنتاجات العامة بالدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في رقابة ومساءلة الحكومة العراقية على أجهزة الدولة، وأن فساد المجتمع ناتج من فساد السلطة. بالتالي تم تقديم توصيات بضرورة تطبيق استقلال القضاء بتطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الفساد مع وجود تدقيق خارجي على هيئات المحاسبة لضمان تكامل النزاهة العامة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، مكافحة الفساد، الإصلاح الإداري، النظام السياسي، الحوكمة.

Causes of administrative corruption, its effects, and ways to reform it (a case study The Republic of Iraq)

Abstract:

The phenomenon of administrative corruption is one of the most dangerous phenomena that destroys society, because of its negative effects on the individual, society and the nation. One of these regions that suffered from this problem is Iraq, especially after the overthrow of Saddam Hussein's regime and the occupation of America and its control of state resources, which facilitated corrupt leaders' manipulation of their political and administrative positions through the emergence of phenomena of extortion and bargaining in plundering public money and the emergence of favoritism in recruitment and provision of public services. Consequently, the language of citizenship has been obliterated, to be replaced by synonyms such as parties, clans, and sects, and each has his loyalty according to his affiliation to some group.

This study used the qualitative approach to analyze secondary data published from books, articles, reports, and others. As this information helped in obtaining an initial understanding of the state of Iraqi society, and then it was linked in the process of analysis and presenting the general conclusions of the study.

The study found that there is a weakness in the Iraqi government's oversight and accountability over state agencies, and that community corruption is a result of the corruption of the authority. Consequently, recommendations were made on the necessity of implementing the independence of the judiciary by applying anti-corruption laws, with an external audit on the accountability bodies to ensure the integrity of public honesty.

Key words: Administrative corruption, anti-Corruption, Administrative reform, political system, Governance.

1- المقدمة والإطار العام للدراسة

• المقدمة

إن ظاهر الفساد هي ظاهرة تاريخية لها جذور في كل بقاع العالم. وتتعدد وتتوغل مظاهره، فهناك فساد مالي، إداري، وتنظيمي. تقدم هذه الورقة رؤية تصورية للفساد في جمهورية العراق، وتعني بالتحديد الفساد الإداري في القطاع العام فيه. وقد تم اختيار جمهورية العراق كأحد هذه البلدان العربية، وذلك لدراسة واقعها وجذورها التاريخية التي ساهمت في ترسيخ الفساد فيها، فمعرفة الأسباب والعوامل هي التي سوف تساعدنا على فهم المشكلة لتقديم المعالجات ذات الصلة. قد تم تصميم هذا البحث استناداً على الأسلوب النظري النوعي بمراجعة الأدبيات السابقة، والتي ستساعد في عملية تحليل المشكلة والإجابة على تساؤلاتها. من ثم سيتم عرض الاستنتاجات وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لبحوث مستقبلية التي من شأنها التوسع في هذا النطاق.

• مشكلة البحث

لقد مر على العراق عدة أنظمة، إلا أن ظاهرة الفساد عاشت معه من زمن بعيد. وهذه الآفة ممتدة جذورها في بعض البلدان العربية والتي من ضمنها العراق. حيث اتضح حسب المؤشرات العالمية لمكافحة الفساد أن هذا البلد قد استشرى فيه الفساد بالنظر للرسم البياني رقم (1) في الملحق، نجد أن العراق حصد 20 نقطة من أصل 100 للسنوات ما بين 2012 إلى 2019 على نهج مستقر فيما يخص مكافحتها للفساد. أما بالنسبة لترتيبها دولياً في هذا الشأن فقد احتلت المرتبة رقم 162 من أصل 198 دولة، مما يشير إلى ضعف الحكومة العراقية في التصدي لهذه الآفة (Corruption Perceptions Index , 2019). فالأصل هو أن تقوم أجهزة الدولة الإدارية بالعمل بكفاءة وفاعلية في سبيل تقديم خدمات عامة للمواطن، بل وتكون عنصر حيوي مساهم في عملية التنمية من خلال المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة.

وقد أشارت دراسة إلى أن الجهاز الإداري العراقي لم يستطع من إصلاح ذلك نظراً للبيروقراطية الإدارية المعقدة وتبينه نهج تقليدي في الإدارة (Salal, 2007).

• تساؤلات البحث / السؤال البحثي

يتلخص السؤال البحثي الرئيسي في الآتي: ما هي أسباب الفساد الإداري في العراق وآثارها وسبل إصلاحها؟

أما الأسئلة الفرعية المشتقة من السؤال الرئيسي فتتمثل في الآتي:

1. ما هي أسباب وعوامل تفشي الفساد الإداري في العراق؟
2. ما هي آثار الفساد الإداري على المجتمع العراقي؟
3. ما هي سبل الإصلاح التي قامت بها الحكومة العراقية لمكافحة الفساد؟

• أهمية الدراسة

لهذا البحث أهمية من الجانبين الأكاديمي والتطبيقي. أما الجانب العلمي فيتمثل بإضافة دراسة ذات قيمة للمكتبة العربية في هذا الموضوع إذ تشهد البحوث العربية ندرة في هذا الجانب خصوصاً بدراسة حالة جمهورية العراق. وبالنسبة للجانب التطبيقي، فهذه الورقة تمثل مقترح إصلاح مؤسسي للحكومة العراقية بجهازها الإداري للقيام بإجراءات وخطط تنموية التي من شأنها أن تلقى نتائجها الإيجابية على المستفيدين من الخدمات العامة.

• أهداف الدراسة

إن هدف البحث الأساسي هو التوصل لفهم أولي لظاهرة الفساد الإداري في العراق، من خلال معرفة الأسباب والعوامل المؤدية لذلك وسبب تخلف هذا المجتمع في مكافحته عبر السنوات الماضية. وأيضاً تهدف الورقة بربط مفهوم الحكومة الرشيدة بالإصلاح الإداري. ومن جانب آخر سيتم التعرف على دور البرلمان العراقي في مراقبة ومكافحة الفساد، والذي يعكس السلطة التشريعية للبلاد ويمثل جانب الرقابة والمساءلة لخدمة المصلحة العامة. وأخيراً نسعى لتقديم مقترح للحكومة العراقية للتصدي لهذه المشكلة التي أثرت على وبشكل كبير على جميع جوانب التنمية في البلد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

2- تصميم منهجية الدراسة

يعتبر هذا البحث نظري لأنه فقط يعتمد على مراجعة الأدبيات السابقة والرجوع للبيانات الثانوية المنشورة لمؤشرات تساعد على استقراء الواقع الإداري العراقي. حيث سيتم معالجة هذه البيانات باستخدام الأسلوب النوعي بمراجعة البيانات الكيفية المتاحة، بحيث تساعد على وضع تصور أولي لمشكلة البحث والإجابة على تساؤلاته بعد الاستنتاج والربط بين البيانات الثانوية من كتب، دراسات سابقة، تقارير، دوريات، وغيرها. وذلك لتدعيم الجانب الأكاديمي النظري في هذا الشأن، وتقديم الحلول والمقترحات للمساهمة في معالجة هذه المشكلة.

• حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: أسباب الفساد الإداري في العراق وأثاره وسبل إصلاحه.
- الحدود المكانية: الجهاز الإداري لجمهورية العراق والمتمثل في القطاع العام.
- الحدود الزمانية: فترة إعداد البحث من شهر سبتمبر 2020 إلى شهر نوفمبر 2020.

3- الإطار النظري للدراسة

• تعريف الفساد: لغة واصطلاحاً

في اللغة يشير لفظ الفساد إلى البطلان وتلف الشيء (فراج، 2019)، وهي كلمة مضادة للإصلاح. أما من الناحية الاصطلاحية فقد يأتي بمعنى الخروج عن النفع العام أو عمل معصية. أما في التعريف الإداري فيشير إلى تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، والتعامل بصفة غير أخلاقية بما هو متعارف عليه وفيه يكون انتهاك للقوانين المعمول بها وإلحاق الضرر بالآخرين (فراج، 2019).

• أنواع ومظاهر الفساد

تعددت واختلقت صور الفساد في العالم بشكل عام، إلا أننا نستطيع حصرها في ثلاث فئات عامة وهي: الفساد الإداري، التنظيمي والمالي. فالفساد على المستوى الإداري يهدف لاستغلال المناصب الإدارية لأغراض شخصية وبطرق غير شرعية، ودائماً ما يشعر الفاسدون أنهم لديهم سلطة فوق القانون تسمح لهم بالعمليات التخريبية التي ينتهكون بها حقوق العامة من الناس (مقدادي، 2017). وهنا نتكلم عن جانب الأداء الوظيفي وقلة كفاءة العاملين في ظل غياب المحاسبة والمساءلة من أرباب العمل والتي حتماً هي بسبب البيروقراطية المعقدة في تطبيق و نفاذ القوانين والتشريعات ذات الصلة أو وجود قصور فيها من الأساس.

أما الفساد التنظيمي فكما هو واضح يظهر في سوء تنظيم المؤسسات وعدم تماثل المسؤوليات والواجبات الوظيفية للعاملين فيها. ففي بعض المنظمات يفتقر موظفوها إلى وجود وصف وظيفي من الأساس يحدد مهامهم واختصاصاتهم الوظيفية، وهذا يترتب عليه مشاكل في عملية التقييم لاحقاً. إذ أن هذه المشاكل أساسها عدم وجود بيئة تنظيمية لأمر العاملين بالمنظمة أو ضعف إجراءات إدارة الموارد البشرية في تطبيقها أو عدم مواكبتها لمستجدات الوضع الحالي. أيضاً نتكلم هنا عن الهيكل التنظيمي بالمؤسسة هو واضح بشموله على جميع الوظائف والمناصب، وهل شكل الهيكل يعيق عملية التواصل في رفع الشكاوى والمقترحات أو المشاركة في صنع القرار. كل هذه الأمور لابد من معالجتها بصورة دورية في المؤسسات بشكل عام، لضمان ملائمة الوضع الحالي بما يجري خارج المؤسسة، فلا بد من اقتناص الفرص للتحسين وتجنب التهديدات الخارجية.

وأخيراً الفساد المالي قد يبدو واضحاً لدى الكثير من الناس لارتباطه بالجانب المادي. لعل أبرز صور هذا الفساد هو قبول الرشاوي لتخليص معاملات أو سرقة المال العام بطرق غير مشروعة من خلال التحايل على القوانين السائدة (محمود و الساعدي، 2019). أو قد تكون في صورة لإخفاء حالة فساد أكبر كقضايا غسيل الأموال وغيرها. فالبلدان التي تعاني من هذا الفساد عليها أن تفعل قوانينها التأديبية لحماية المال العام من السرقة والنهب لأغراض شخصية،

بالإضافة إلى وضع ديوان مختص بالمساءلة والتدقيق المالي للموارد المالية الحكومية وربطها بموازنة الدول وتخصيص بنود معينة للصرف ولابد للجهات العامة أن تفصح بشكل علني عن مصروفاتها وإيراداتها إن وجدت خلال السنة.

• أسباب الفساد الإداري وآثاره وسبل إصلاحه

في هذا البحث سيكون تخصصنا بدراسة الفساد الإداري فقط، بغية التوسع فيه لمعرفة العوامل التي أدت إلى تفشيه في المؤسسات الحكومية، ومن ثم نستعرض آثاره على العاملين والإداريين والمجتمع ككل؛ الأمر الذي سيساعدنا كثيراً في فهم الصورة ككل لتقديم أفضل الحلول الممكنة لإصلاح هذه القضية التي تعاني منها الكثير من البلدان.

لعل أبرز أسباب الفساد هو تغليب الهوى على العقل، وبما أن النفس دائماً أمارة بالسوء فانحلال الوازع الديني لدى البعض قد يقوده للفساد بغية نيل المناصب العليا وانتهاك المصالح العامة لمصالحه الشخصية. السبب الآخر هو عدم تساوي الفرص لطبقات المجتمع، فكل يرى نعم الآخر دون النظر للنعم التي حباها الله له، فعدم وجود القناعة قد يدفع الشخص أيضاً للتناقص بطرق غير مشروعة دون النظر للمصلحة العامة والضرر التي قد يلحق بالآخرين وهذا يعكس أيضاً جانب الأنانية وحب الذات. أسباب أخرى قد تتعلق بضعف الجانب الرقابي وعدم تفعيل قوانين وتشريعات المساءلة (Tas، 2012)، فمن أمن العقوبة أساء الأدب؛ بالتالي تسهل هذه العملية على الأفراد بتفشي الفساد في مجتمعهم. سبب آخر يتعلق بالثقافة السائدة في البلد، فنرى أن المحسوبة والتعامل بالواسطة أمر شائع في بلداننا العربية،

وقد ينظر إليها البعض بأنها تمثل الفزعة المجتمعية بتخليص أمور أفراد معينين فقط من باب المعرفة الشخصية أو لصلة قرابتهم، في حين أن هذا يصنف أن فساداً إدارياً فالأولى هو تقديم الخدمات وتخليص المعاملات بالتراتبية.

لا يعلم الفاسد مدى الآثار التي سيخلفها على زملائه والمنظمة التي يعمل بها، وعلى المجتمع ككل. فانعكاس ظاهرة الفساد الإداري تؤثر وبشكل كبير على جوانب عدة منها الجوانب الاقتصادية، السياسية، إدارية وحتى الاجتماعية. فالجانب الاقتصادي يتمثل في أن الفساد يعيق عملية التنمية وتنفيذ المشروعات لخدمة المصلحة العامة وذلك بسبب استغلال أموال الدولة في غير مواضعها، بالتالي تضعف من فرص الدولة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية (بشر، 2013). نتيجة لإعاقة التنمية الشاملة، قد يضعف دور الدولة في تصنيف متدني عالمياً في مجال المساءلة والمحاسبة بسبب غياب الشفافية وعدم تطبيق بنود اتفاقيات ومعاهدات دولية موقع عليها، مثل قضايا مكافحة غسل الأموال. وهنا تتأثر السلطة السياسية الحاكمة بشكل سلبي باستثناء الفساد في البلد ويؤدي إلى صعوبة في السيطرة عليه، علاوة على أنه ممكن قيام مظاهرات مجتمعية تحاول الإطاحة بالنظام السياسي كونه رأس الهرم ومتى ما صلح سيصلح البلد. من ناحية أخرى يؤثر الفساد على العملية الإدارية من خلال تناقص الكفاءة وسطوة الفاسدين على أجهزة الإدارة، بالتالي يتم وضع الشخص غير المناسب في المناصب الإدارية العليا (بشر، 2013). ومن الناحية الاجتماعية، فوجود الفساد سيخلف تداعيات كثيرة على المجتمع منها: انتشار معدل الجرائم بسبب ضعف العدالة المجتمعية، وتنحسر القيم الحميدة مقابل تقشي الأهواء الفردية.

هنا نستعرض أهم الطرق التي يمكن من خلالها معالجة الفساد الإداري. أولاً لا بد من مراجعة القوانين والتشريعات الضعيفة والعمل على تعديلها بما يتناسب مع متطلبات الوقت. ثانياً وضع جهات مختصة بالمحاسبة والمساءلة ومراقبة الأداء مقابل الأهداف المعلنة وذلك بصورة دورية لضمان الامتثال مع تفعيل قانون العقوبات. ثالثاً تذكير المنظمات العامة أفرادها بصورة مستمرة بميثاق العاملين بالمؤسسة لتأصيل مبادئ النزاهة والعدل وردع النوايا الفاسدة. رابعاً اتخاذ السلطة السياسية نموذج إصلاح بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية. أما الرسمية فتشمل ما هو مكتوب من أنظمة وقوانين، ولكن الأصعب هو العمل على تأصيل الأخلاق الحميدة في المؤسسات غير الرسمية بحيث تصبح ضمن سلوك الأفراد وهذا يحتاج إلى وجود نموذج يقتدى به كالسلطة السياسية العادلة والنزيهة.

4- دراسة حالة "جمهورية العراق"

قد يأخذ الفساد الإداري في العراق صوراً وأشكالاً عدة قد مثل: الرشاوى، النهب، المحسوبيات، المحاباة، التزوير، استغلال النفوذ السياسية، المزاجية في إنجاز المعاملات، تسريب المعلومات المهمة، إهمال المال العام لما هو غير نافع أو ابتزاز المواطنين والمقيمين برسوم وهمية لتخليص المعاملات الإدارية (سعيد، 2018). وهذا الفساد يتخذ مستويات عدة، فقد يكون هناك موظف في أحد الوزارات فاسد يقبل الرشاوى على سبيل المثال، وقد يكون أيضاً إدارة بأكملها فاسدة بتواطؤ المدير مع أتباعه في الجريمة الإدارية. ولكن ماذا لو كانت الإدارة العليا للجهاز الإداري بالدولة فاسدة،

ما الذي نرجوه بعد إذ! هذا هو الواقع العراقي، في هذا الجزئية سنتطرق لدراسة أسباب وآثار وطرق إصلاح المؤسسة العراقية من الفساد الإداري المسرطن.

• أسباب الفساد الإداري في العراق

إن جذور الفساد الإداري في العراق متأصلة بالنظر للبعد التاريخي. فقد أشارت دراسة إلى أن تدخل القوات الأمريكية في العراق عام 2003م، أدت إلى تراجع الاقتصاد وزعزعة النظام السياسي بسبب ظاهرة الفساد الإداري والسياسي آنذاك (الغانمي و الخزرجي، 2017). صحيح أن الفساد كان ظاهراً قبل هذا التاريخ ولكن، ظهر بصورة واضحة وللعلن بعد عام 2003. ففساد النظام السياسي والسلطة الحاكمة أدت إلى فساد النظام الإداري في المنظمات العامة ونهب المال العام أصبح أمراً شائعاً، فانعدام وجود نموذج إيجابي يقتدى به يؤدي إلى اتباع النموذج السيء وهذا النموذج للأسف هو يمثل واجهة البلد بسياساتها وتوجهاتها العامة. وقد أكدت على ذلك دراسة أخرى أن الأنظمة السياسية في العراق قامت بالاستيلاء على ثروة البلد والمتمثلة في النفط، الأمر الذي ساعد في تفشي واستمرار الفساد الحكومي فيها (Mahdy, 2016). وعوامل أخرى تعد مؤشراً على ظهور الفساد الإداري في العراق هو تراجع الإنتاجية في الدوائر الحكومية، تخلف المستوى المعيشي للأفراد، تدني أجور العاملين، الأمر الذي أدى بشكل عام إلى عرقلة النمو الاقتصادي (Salim, 2007). وتعزي دراسة أخرى أجريت على المجتمع العراقي أن أحد الأسباب هو ضعف الرقابة والإجراءات المتبعة في متابعة عملية سير المناقصات الحكومية، التي في الغالب تصبح أحد وسائل الثراء للفسادين نتيجة غياب النظام القانوني المحاسبي (عبدالمجيد، 2009). أسباب أخرى تتعلق بالمجتمع العراقي هو أن الترقيات الوظيفية واستلام المناصب الإدارية العليا لا تكون في الغالب مبني على الكفاءة والجدارة، بل على من يدفع أكثر وهذا أمر سائد في الدوائر الحكومية العراقية ويتم تفضيل المرشحين كذلك تبعاً لمولاتهم لأحزاب سياسية معينة؛ الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في تفشي هذا الوباء في المجتمع (عبدالمجيد، 2009). أيضاً ضعف السياسات واللوائح الإدارية وغياب الشفافية تكون مبرر لدى ضعاف النفوس في استئثار الفساد الإداري (سعيد، 2018). أمر آخر هو أن المجتمع العراقي مقسم إلى عدة أحزاب سياسية وموالاتة الأفراد للقائد السياسي أكثر من انتمائهم للوطن، الأمر الذي أدى إلى استغلال ذلك من قبل رموز الأحزاب بتضليل الرأي العام بأجندتهم وبرامجهم الوهمية في سبيل كسب الأصوات والشروع بعد إذ في تقديم المصلحة الخاصة على خدمة المجتمع (محمود و الساعدي، 2019). وأحد أهم أسباب الفساد هو تقسيم المجتمع العراقي إلى طوائف متعددة، بالتالي فإن السلطة كانت تسعى لتوزيع المناصب القيادية حسب الولاءات السياسية والعرقية والدينية (كوتي، 2018)، وهذا منافي لمبدأ الكفاءة في العمل. الأمر الذي ساعد في تفكيك وحدة المجتمع وتزايد المطامع الشخصية وتفضيلها على خدمة الأتباع من المرجعيات السياسية والدينية والقبلية. هذه كانت أبرز عوامل وأسباب انتشار الفساد في العراق، التي سنقدم لها معالجات في المحاور القادمة.

• آثار الفساد الإداري على المجتمع العراقي

إن الشخص الفاسد بطبيعة حاله هو شخص أناني، لا يفكر إلا في مصلحته الخاصة ويظن أن الضرر لن يقع إلا عليه حينما ينكشف أمره. ولكن العكس صحيح، هذا التلف الإداري له انعكاسات سلبية مختلفة على الجوانب الإدارية والاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى الاجتماعية. فتأكد إحدى الدراسات أن ظاهرة الفساد تؤدي إلى عرقلة عجلة التنمية في البلد، وتحدث خلل في التركيبة الاجتماعية بسوء توزيع الثروة وعدم تكافؤ الفرص في التقدم الوظيفي، علاوة على انحلال القيم الأخلاقية بالنظر للفساد أن إنسان ناجح قد وصل لمبتغاه وإن كانت الطرق غير مشروعة (محمود و الساعدي، 2019). وتتناول دراسة أخرى أن أثر انتشار هذه الظاهرة أدى إلى انحسار الإنتاجية للجهاز الإداري العراقي سواء كان يقدم خدمة أم سلعة للمواطن (Salal, 2007). ويمكن أن نربط هذا الأثر بمفهوم المواطنة والمشاركة الشعبية ذات الاتجاهين من وإلى المسؤولين بضرورة التعامل مع المواطن المتلقي للخدمة كأنه عميل لدى أي شركة تجارية تهدف لتعظيم الولاء لعملائها بتقديمها خدمات أفضل لهم والسعي في التنافس من أجل التطوير والتحسين. ومن زاوية أخرى فالتأثير ممكن أن يكون داخل منظومة العمل ذاتها بعدم رضا الموظفين عما هو مقدم لهم من امتيازات وحوافز وأجور وتقدم وظيفي (Ismail & Abbas, 2015)، الأمر الذي ممكن أن تكون له تداعيات في ارتفاع معدل دوران العمل. من ناحية أخرى أثر الفساد وبشكل واضح على ترتيب الدولة عالمياً في مجال مكافحة الفساد وقد أخذت العراق مراتب متدنية خلال السنوات السابقة (Corruption Perceptions Index , 2019)، الأمر الذي سيعرقل وجود استثمارات أجنبية في البلاد؛ بل وقد يدفع المنظمات غير الحكومية الدولية إلى أخذ الحذر في تعاملها مع دول شاع فيها الفساد مثل العراق.

من الناحية الثقافية فإن تقلد الفاسدين في المجتمع مناسب إدارية عليا يجعلهم يتحكمون في توجيه السياسة العامة لغاياتهم، وبالتالي سيعملون على تغيير الثقافة السائدة من خلال مؤسسات الدولة غير الرسمية ويبلورون صورهم أنهم قادة ناجحين، بل إنهم مضللين لأناس كثير يتبعونهم نتيجة الموالاة السياسية. ومن الناحية الاجتماعية نجد أن الأصلح والأكفأ غير مرحب به في الدوائر الحكومية، فالبقاء أصبح للأفسد، وبالتالي فإن منظومة القيم ستتأثر بانحلال الجانب الأخلاقي واتباع الشهوات والنزعات الخاصة وتفضيلها على مصلحة البلد. أما الأثر الأمني فيؤثر في تسريب المعلومات الهامة بشكل غير مشروع، فيؤدي ذلك إلى اختلال الأمن العام واضطراب المجتمع ككل. هذه هي أبرز الآثار، وسنتطرق إلى المعالجات.

• الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية لمكافحة الفساد

نظراً للأضرار الوخيمة الواقعة على العراق نتيجة تفشي الفساد؛ قامت الحكومة العراقية ببذل جهود لمكافحة، حيث سنتناول أبرزها في هذه الجزئية مع تحليلنا الخاص بفاعليتها. يمثل البرلمان العراقي السلطة التشريعية لسن القوانين والتشريعات التي من شأنها محاربة الفساد، ليس هذا فحسب وإنما وظيفته أيضاً مراقبة أداء الجهات الحكومية ومتابعة وصولها للأهداف المعلنة سابقاً. اعتبرت العراق الفساد جريمة يعاقب عليها القانون،

لذلك تم تأسيس هيئات مستقلة لمكافحة (محمد، عبد الرزاق، و عبد اللطيف، 2017). وهذا أمر جيد، إذ أن بداية معالجة المشكلة هو الاعتراف بوجودها أولاً ومن ثم تتخذ الإجراءات اللازمة لتقليص دائرة عملها. أعلنت الحكومة العراقية في السنوات القليلة الماضية أنها ستنتصر على الفساد مثلما انتصرت على تنظيم داعش الإرهابي (كوتي، 2018). وهذا يتطلب من الدولة توجيه كافة الجهود وتنظيم التشريعات والقوانين بوضع سياسات عامة تمثل الطريق العام للإصلاح. قد تكون نية النظام السياسي العراقي صادقة في الإصلاح ولكن ماذا عن الجهود التي بذلتها في مكافحة! وهذا الأمر قد بررته ورقة سياسة عامة بأن هناك معرقلات لمواجهة الفساد في العراق نستعرض بعض منها في الآتي: التنافس غير الشريف بين الأحزاب على نيل السلطة، وجود ظاهرة المساومة والابتزاز بين الأطراف ذات العلاقة، جميع من في السلطة يحقق الاستفادة الشخصية بالتالي هناك إجماع على التستر على هذه المشكلة، تمثيل الرؤساء لجماعات دينية وقبلية بالتالي يسهل السيطرة على المجتمع التابع، وأخيراً غياب مبدأ الشفافية والمحاسبة لكل فاسد (محمد أ، 2013). وأحد أبرز المساهمات الحكومية خلال السنة الماضية هو نجاح وزارة الداخلية وهيئة النزاهة بضبط عملية سرقة للمال العام واعتقال المسؤولين المتورطين والحكم عليهم، وقد تم تقدير المبلغ بحوالي 4 ملايين دولار أمريكي (الشمري و علي، 2019). في المقابل ظهرت حملات ضغط مجتمعية على الحكومة بأن هيئة النزاهة بالرغم من جهودها لم توجه أي أصابع اتهامها نحو الشخصيات الفاسدة في المناصب القيادية العليا مما أثار غضب الشعب (ستار، 2019). من هذا المنطلق سيتم تلخيص النتائج للتوصل لمقترحات وخطط لمكافحة الفساد في العراق.

5- الاستنتاجات والتوصيات

نقدم في هذه الجزئية عدداً من الاستنتاجات المبنية على تحليل الإطار النظري وكيفية الاستفادة مما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا الشأن من خلال تقديم التوصيات التي يمكن أن يكون لها أثر في دحض الفساد الإداري في العراق.

• الاستنتاجات

- نستنتج مما سبق أن ظاهرة الفساد المتفشية في المجتمع العراقي ليست وليدة الساعة، وإنما تعود لجذور تاريخية متأصلة والتي برزت بصورة واضحة عند تدخل القوات الأمريكية في العراق واستنزفت ثرواتها وهدمت أجهزتها الإدارية وعرقلت من تنميتها.
- إن النظام السياسي الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلد يعتبر رأس الهرم الفاسد، بالتالي عنصر المساءلة والشفافية غائب عن المشهد السياسي والإداري.

- طبيعة تركيبة المجتمع العراقي معقدة بانتمائهم لديانات ومذاهب وعشائر وأحزاب مختلفة، فكل هذه الاعتبارات صعبت من وجود إصلاح فعلي نظراً أن زعماء هذه الجماعات استغلوا انتماءات الناس لتحقيق مصالحهم الشخصية.
- إن التعيين والتوظيف في الوظائف العامة وخصوصاً القيادية مبني على الولاء السياسي وليس على مبدأ الأحقية بالجدارة والكفاءة. وهذا يؤدي إلى مشاكل جمة في المجتمع، فالشخص الكفو لا يأخذ مكانه الصحيح. في المقابل ينال الشخص الفاسد سلطة بيده ويتحكم بما هو تحته.
- إن ضعف تطبيق القوانين والتشريعات من أهم العوامل التي ساهمت في تفشي هذه الظاهرة، فلو كانت هناك عقوبة رادعة مطبقة على الجميع، لجعلت الفرد يفكر مرة قبل تطبيق نواياه السيئة. وهنا نؤكد على ضرورة استقلال القضاء في إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات، وهذا إن وجد دليل على جودة حوكمة صحيحة.
- السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان العراقي، لم تصلح الحال العراقي بل زادت سوءاً بمساومة زعماء الأحزاب على استنزاف الثروة الحكومية وتعيين من والاهم في المناصب العليا.

• التوصيات

تقدم في هذه الدراسة مجموعة من التوصيات موجهة للحكومة العراقية في سبيل الإصلاح ومكافحة ظاهرة الفساد الذي استشرى في المجتمع ككل، خصوصاً في القطاع العام.

1. لا بد من تعديل القوانين والنظم المتبعة لمكافحة الفساد، مع ضرورة نفاذ هذه القوانين على الجميع لتحقيق مبدأ المساواة من خلال جهات مستقلة مختصة، ويمكن أن يتم الاستعانة بمراكز تدقيق خارجية لضمان نزاهة هذه الجهات.
2. انتخاب الشخص الكفو في تصويت البرلمان وفي تقلد المناصب القيادية العليا، وليس بناءً على المولاة الحزبية والعشائرية. وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة والتكافؤ في الفرص.
3. محاسبة البرلمان العراقي للجهات الحكومية بصورة دورية وطلب مستندات تثبت تحقيق أهداف المؤسسات العامة والتي لا بد أن تكون موازية للخطط والأهداف الموضوعية على مستوى الدولة بتنفيذ سياسة واضحة للإصلاح.

4. لابد من تعزيز مبدأ المواطنة بضرورة خدمة المواطن وكأنه عميل لدى الحكومة، والتعامل معه بطريقة احترافية بغض النظر عن انتماءاته أو معتقداته الخاصة.
5. إعادة هيكلة المؤسسات العامة باتباع مبدأ الحكم الرشيد في صنع القرارات وتجنب البيروقراطية المعقدة التي تعوق أخذ التغذية الراجعة من مستويات الدنيا، بذلك يتم مشاركتهم في اتخاذ القرارات لغرض تحسينها.
6. وأخيراً اتباع مبدأ الحوكمة بمشاركة الجهات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني مع القطاع العام داخلياً وخارجياً لوضع خطة زمنية لمكافحة الفساد ومتابعة ذلك من قبل الجميع.

6- قائمة المراجع

- بشر، بليغ. (2013). آثار الفساد الإداري على التنمية. مجلة العلوم القانونية. تم الاسترداد من shorturl.at/eEHMR
- ستار، عمر. (2019). حملة لمكافحة الفساد في العراق تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية. Al-Monitor. تم الاسترداد من <https://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2019/12/iraq-protests-corruption.html>
- سعيد، سمير مدحت. (2018). الفساد الإداري في المكتبات مع إشارة خاصة إلى المكتبات العراقية، الأسباب والمعالجات. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، 10(35)، 288-313. تم الاسترداد من <https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=149754>
- الشمري، براء، وعلي، محمد. (2019). عقدة مكافحة الفساد في العراق: استهداف مسؤولين بلا سند دون النافذين. العربي الجديد الإلكترونية. تم الاسترداد من shorturl.at/uzZ12
- عبدالمجيد، مكي. (2009). الفساد المالي والإداري في العراق أسبابه.. مخاطره. *Journal of Kerbala University*, 7(2), 197-205. تم الاسترداد من <https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=45663>
- الغانمي، نزار عبد الأمير تركي، والخزرجي، حمد جاسم محمد. (2017). الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون. جامعة أهل البيت. تم الاسترداد من <http://abu.edu.iq/en/research/articles/12297>

فراج، ماجدة. (2019). تعريف الفساد لغة واصطلاحاً. تم الاسترداد من الموسوعة العربية الشاملة:

<https://www.mosoah.com/references/dictionaries-and-encyclopedias/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF>

كويتي، ياسر. (2018). جهود مكافحة الفساد في العراق. Middle East Research Institute. تم الاسترداد من

<http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2018/01/Arabic-MERI-Policy-Brief-vol.4-no.17.pdf>

محمد، أيمن. (2013). الفساد والمسائلة في العراق. بغداد: مؤسسة فريديش إيبيرت، مكتب الاردن والعراق. تم الاسترداد

من <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10255.pdf>

محمد، صفاء، وعبد الرزاق، منى محمد، وعبد اللطيف، سامر مؤيد. (2017). دور البرلمان في مكافحة الفساد الاداري.

المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون. جامعة أهل البيت. تم الاسترداد من

<http://abu.edu.iq/fa/research/articles/12310>

محمود، محمد سلمان، والساعدي، هيفاء مزهر. (2019). الفساد الاداري في العراق الاسباب والمعالجات. المؤتمر

العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون. جامعة أهل البيت. تم الاسترداد من

<http://abu.edu.iq/fa/research/articles/12288>

مقدادي، د. عمر. (2017). الفساد في المجتمع: أسبابه، ومظاهره. صحيفة عمون الإلكترونية. تم الاسترداد من

<https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=335686>

Corruption Perceptions Index. (2019). Retrieved from Transparency International - Global Alliance Against Corruption:

<https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results/irq#details>

Ismail, I., & Abbas, R. A. (2015). ADMINISTRATIVE CORRUPTION AND GOOD GOVERNANCE IN IRAQ: FINDING AND ANALYSIS. European Scientific Journal, 11(17), 89-106. Retrieved from

<https://core.ac.uk/download/pdf/236411965.pdf>

Mahdy, S. (2016). Understanding Corruption in Iraq. SHAREOK. Retrieved from <https://shareok.org/handle/11244/34601>

Salal, S. (2007). واقع الإصلاح الإداري ومتطلبات تطبيقه في العراق. AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic sciences, 9(1), 33-45. Retrieved from <https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=13808>

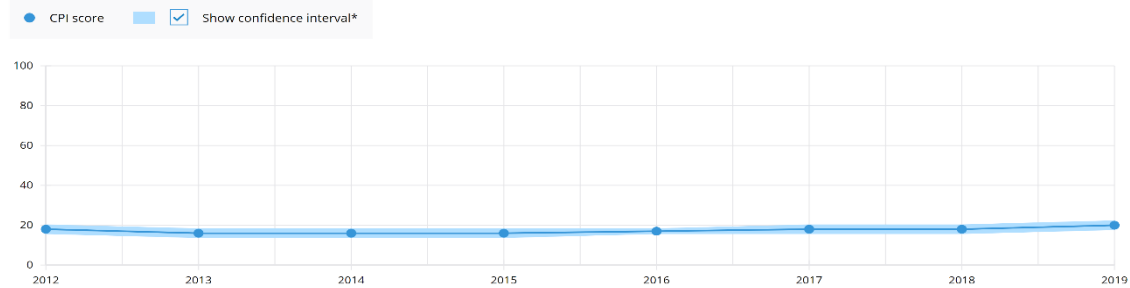
Tas, D. (2012). Endemic corruption in the Iraqi public sector: Can anti- money laundering measures provide the cure? Journal of Money Laundering Control, 15(4). Retrieved from <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/13685201211266033/full/html?fullSc=1&fullSc=1&mbSc=1>

7- الملاحق

Iraq's score over time

رسم بياني رقم (1)

This data is between 2012-2019. Data between 1995-2011 is excluded because our methodology was different.



*The confidence interval reflects the variance in the value of the source data that comprise the CPI score.

المصدر: منظمة الشفافية – التحالف العالمي ضد الفساد، تم استرجاعه من:

[#https://www.transparency.org/en/countries/iraq](https://www.transparency.org/en/countries/iraq)

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الباحثة/ فاطمة عبد الله عبد الرحمن البيشي الشهراني، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)